



The World Bank

News Release No. 2003/287/S

Contact: Andrew Kircher (202) 473-6313

akircher@worldbank.org

Radio/TV: Cynthia Case McMahon (202) 473-2243

ccase@worldbank.org

**من الممكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر في العالم ولكن فقط بإجراءات قوية فيما يتعلق بالتجارة
والمعونات والاستثمار في البشر
تقرير مؤشرات التنمية العالمية يتتبع مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الموضوعية للألفية الجديدة،
ويبين أن أفريقيا متخلفة عن الآخرين**

واشنطن العاصمة، 13 أبريل/نيسان 2003 – يقول تقرير جديد أصدره البنك الدولي، بمناسبة انعقاد اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أنه مازال من الممكن تخفيض أعداد الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 إذا قامت البلدان الغنية بتخفيض العوائق والقيود التي تفرضها على التجارة وزيادة المعونات الأجنبية، وإذا قامت البلدان الفقيرة بزيادة الاستثمار في صحة وتعليم مواطنيها.

يقول تقرير مؤشرات التنمية العالمية 2003 أنه إذا ظل نمو الاقتصاد في مختلف مناطق وبلدان العالم ماضياً في سبيله دون أزمات، فإن معدلات الفقر العالمية ستتناقص في عام 2015 إلى أقل من نصف مستواها في عام 1990، مما سيؤدي إلى انتشار حوالي 360 مليون شخص من براثن الفقر. إلا أن القوة الدافعة التي وراء هذا التقدم – وهي النمو السريع في آسيا وتحسن اقتصاد أوروبا الشرقية – لن تفعل شيئاً يذكر لتخفيض الفقر الساحق في أفريقيا، حيث من المحتمل ازدياد عدد الفقراء في هذه المنطقة من 315 مليون شخص في عام 1999 إلى 404 مليون شخص في عام 2015، كما أن أعداد الفقراء أخذت في الازدياد في منطقة الشرق الأوسط.

يقوم هذا التقرير الجديد – وهو مجموعة كبيرة تفصيلية من البيانات من هيئات الإحصاء الدولية والقومية – بتتبع مدى التقدم الذي تحرزه البلدان الفقيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الموضوعية للألفية الجديدة. وتهدف هذه الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي في عام 2000 إلى تخفيض فقر الدخل بحلول عام 2015 وحفز التحسين الكبير في التعليم والمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية والتغلب على الجوع وتدهور البيئة.

يقول **Nicholas Stern**، رئيس الخبراء الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية، "حقق العديد من البلدان النامية مزيداً من التقدم في السنوات الأخيرة في زيادة سرعة النمو وتحسين إدارة اقتصادها. غير أن النمو لوحده ليس كافياً لتخفيض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. بل ينبغي على البلدان النامية ضمان أن لكافة الناس، ولاسيما الفقراء، القدرة على الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية، كما عليها أن تقوم بتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات من أجل خلق الفرص وحفز الإنتاجية وتحقيق تحسن حقيقي في حياة الناس. غير أنه لا يمكنها فعل هذا إلا إذا قامت البلدان الغنية بتخفيض المعوقات والقيود التي تفرضها على التجارة والتي تحدّ من قدرة البلدان الفقيرة على التصدير وتحقيق نمو اقتصاداتها. ونأمل أن تقي البلدان الغنية بالاتزامات التي أخذتها على عاتقها وأن تتخذ الإجراءات اللازمة بشأن التجارة، ولاسيما فيما يتعلق بالزراعة، في اجتماع منظمة التجارة العالمية المقبل في كانون". ويشير هذا التقرير الجديد الصادر عن البنك الدولي إلى فروق مثيرة للذعر بين نوعية الحياة في البلدان الغنية ونوعيتها في البلدان الفقيرة. فبينما يموت في البلدان الغنية سبعة من كل 1000 مولود قبل بلوغ سن الخامسة من العمر، نجد أن هذا العدد يرتفع إلى 121 من كل 1000 مولود في أشد البلدان فقراً. وبينما تسفر ولادة 14 من كل 100000 مولود حي عن وفاة الأم في البلدان الغنية، فإن هذه النسبة قد ترتفع إلى 1000 وفاة أمهات لكل 100000 مولود حي في بعض البلدان الفقيرة. وبينما حققت البلدان الفقيرة هدف تعليم كافة الفتيات في المرحلة الابتدائية، فإن ما تحقق من تقدم في بعض بلدان جنوب آسيا متأخر كثيراً، حيث أن نسبة الفتيات اللاتي تكملن مرحلة التعليم الابتدائي لا تزيد على 61 في المائة.

يبين هذا التقرير الجديد أن تسعينات القرن الماضي شهدت تقدماً سريعاً في تخفيض عدد من يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم في كافة مناطق العالم، حيث انخفضت أعدادهم من 1.3 بليون شخص في عام 1990 إلى 1.16 بليون شخص في عام 1999. غير أن معظم هذا التحسن حدث في الصين والهند. كما أن عدد الفقراء ازداد في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من 6 ملايين إلى 24 مليون شخص، كما ازداد من 48 مليون إلى 57 مليون شخص في منطقة أمريكا اللاتينية، ومن 5 ملايين إلى 6 ملايين شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن 241 مليون إلى 315 مليون شخص في أفريقيا.

ويقول التقرير مستشرفاً عام 2015 أنه إذا استمرت معدلات نمو الاقتصاد فإن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع من المرجح أن ينخفض في كافة مناطق العالم، ما عدا منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أنظر الجدول أدناه).

على الرغم من التقدم المحرز، مازال ملايين في فقر مدقع عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (بالملايين)			
2015	1999	1990	مجموعات البلدان النامية
80	279	486	شرق آسيا والمحيط الهادئ (ماعدا الصين)
7	57	110	أوروبا وآسيا الوسطى
7	24	6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
47	57	48	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
8	6	5	جنوب آسيا
264	488	506	أفريقيا جنوب الصحراء
404	315	241	المجموع
809	1,169	1,292	(ماعدا الصين)
735	945	917	

الحوافز المعيقة للتجارة

يقول التقرير الجديد الصادر عن البنك الدولي أنه إذا قامت البلدان الغنية بتخفيض الحوافز التي تقيّمها أمام التجارة، فإن ذلك يمكن أن يزيد نمو اقتصاد البلدان النامية بنسبة 0.5 في المائة على الأمد الطويل – مما يسفر عن انتشال 300 مليون شخص آخرين من براثن الفقر بحلول عام 2015.

يقول السيد Stern "يمكن للتجارة أن تحفز التنمية عن طريق توسيع أسواق صادرات البلدان النامية. فالبلدان الفقيرة تواجه حوافز ضخمة تضعها البلدان الغنية أمام منتجات البلدان النامية التي هي أفضل ما يعتبر ميزة نسبية لهذه البلدان – أي السلع الزراعية والمنسوجات".

كما يقول أن البلدان النامية تكسب الكثير بتخفيض ما تضعه من حوافز معيقة أمام التجارة. فالبلدان التي زادت تكاملها مع نظام التجارة العالمي شهدت ازدياد معدلات نمو اقتصاداتها. وفي السنوات العشر الماضية، حققت البلدان التي زادت من تجارتها معدلات نمو أعلى بثلاثة أمثال من المعدلات التي حققتها البلدان التي لم تزد من تجارتها.

في عام 2001، بلغ معدل نمو التجارة العالمية 1.2 في المائة مقارنة بنسبة 8 في المائة في الفترة 1990-2000. وشهدت البلدان المرتفعة الدخل، والتي تمثل تجارتها 75 في المائة من التجارة العالمية (الصادرات مضافاً إليها الواردات)،

أكبر تباطؤ في نمو تجارتها حيث لم تتم إلا بنسبة 0.3 في المائة في عام 2001. غير أن تجارة البلدان المنخفضة الدخل ازدادت بنسبة 6.4 في المائة، أي حوالي مثلي المتوسط الذي تحقق في الفترة 1990-2000.

مع أن تجارة الخدمات نمت بسرعة، فإن تجارة السلع – السلع الأولية وسلع الصناعات التحويلية – مازالت هي المهيمنة. فقد شهدت البلدان التي تصدّر السلع الأولية خلاف الوقود ازدياد نمو حجم تجارتها، ولكن مع هبوط في معدلات تبادلها التجاري أدى إلى تخفيض دخلها. كما أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كانت الأشد معاناة من بين مناطق العالم.

مع أن التجارة يمكن أن تحسّن آفاق بلدان العالم النامية، فإن المعونات الأجنبية هامة أيضا في إتاحة الموارد التي تحتاجها البلدان الفقيرة للاستثمار في شعوبها. وفي السنة الماضية، ظهرت بعض العلامات الواعدة الحافلة بتباشير الخير على أن البلدان الغنية تقي بالتزاماتها في زيادة المعونات الأجنبية. غير أن السيد Stern يحث البلدان الغنية على مواصلة ذلك.

فهو يقول "إن الاتفاقات والالتزامات وحدها لن تحقق الأهداف الإنمائية الموضوعية للألفية الجديدة. بل هناك حاجة إلى المزيد من العمل والإجراءات وأيضاً من الموارد. فالوفاء بتكلفة تحقيق هذه الأهداف من المرجح أن يتطلب مبلغاً إضافياً قدره 50 بليون دولار أمريكي سنوياً من البلدان الغنية، إضافة إلى الموارد من البلدان النامية نفسها. وتعمل البلدان النامية على تحسين سياساتها وأنظمة الإدارة العامة فيها، كما أن البلدان الغنية تقوم بتحسين تخصيص وتوزيع المعونات. ونتج عن هذا أن أصبحت المعونات أكثر إنتاجية".

الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم

مع أن التجارة تمكن البلدان الفقيرة من زيادة صادراتها والخروج من براثن الفقر، فإن قوة خدمات الرعاية الصحية والتعليم هي التي تعطي الناس ما يحتاجونه من أدوات للاستفادة من الفرص السائحة في السوق العالمية.

والواقع أن تشجيع الإلمام بالقراءة والكتابة وتعزيز الصحة والتغذية غالباً ما يعتبران أكثر الإجراءات أهمية حاسمة بالنسبة لأشد الناس فقراً – وهما ما يعتبره هؤلاء الأكثر قيمة بالنسبة لهم. إلا أن الإنفاق الحكومي في هذين المجالين مازال منخفضاً في العديد من البلدان. فقد بلغ في عام 2000 متوسط الإنفاق العام على قطاع الصحة في البلدان المنخفضة الدخل 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المرتفعة الدخل.

يقول Eric Swanson، مدير برنامج المجموعة المعنية ببيانات التنمية، "مع تقدم عمر البلدان الغنية وانكماش عدد العاملين من بين سكانها، تسنح الفرصة للبلدان الفقيرة لخلق الوظائف وزيادة إنتاجية قواها العاملة المتزايدة إذا استثمرت في صحة وتعليم وتغذية شعوبها. غير أن أشد البلدان فقراً تحتاج للمساعدة في زيادة قدرات وفعاليتها أنظمتها الصحية والتعليمية".

الإنفاق على قطاع الصحة

خلص هذا التقرير إلى أن مجموع الإنفاق (العام والخاص) على الصحة في عام 2000 في البلدان الغنية بلغ 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، غير أن البلدان المنخفضة الدخل بالكاد أنفقت 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وهذا ما لم يغط كثيراً: فقد أنفقت البلدان الغنية 2700 دولار أمريكي بنسبة الفرد على الرعاية الصحية بينما لم تتفق بلدان أفريقيا سوى 29 دولاراً أمريكياً بنسبة الفرد، كما أن بعضها لم يزد إنفاقها على الرعاية الصحية بنسبة الفرد عن 6 دولارات أمريكية. بلغ مجموع إنفاق الولايات المتحدة على الرعاية الصحية 1.3 تريليون دولار أمريكي أو 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وهذا ما يمثل 43 في المائة من مجموع الإنفاق العالمي على الرعاية الصحية. أما مجموع إنفاق البلدان المنخفضة الدخل على الرعاية الصحية فلم يبلغ سوى 45 بليون دولار أمريكي.

في نفس الوقت، يشكل الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية نسبة من مجموع الإنفاق على هذه الرعاية أكبر في البلدان الفقيرة مما في البلدان الغنية. ففي البلدان الفقيرة، كانت نسبة 73 في المائة من الإنفاق على الرعاية الصحية من مصادر قطاع خاص، بينما كانت هذه النسبة في البلدان الغنية 38 في المائة. أما الولايات المتحدة فهي بلد غير عادي بين البلدان الغنية

– فقد كانت نسبة 56 في المائة من الإنفاق على الرعاية الصحية من القطاع الخاص، بينما بلغت نسبة إنفاق القطاع الخاص على الرعاية الصحية في الاتحاد الأوروبي 25 في المائة.

الإنتفاق العالمي على الرعاية الصحية في عام 2000		
مجموع النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد من الإنتفاق على الرعاية الصحية (دولار أمريكي بالقيمة الجارية)	
9.3	482	العالم
4.7	44	شرق آسيا والمحيط الهادئ
5.5	108	أوروبا وآسيا الوسطى
7.0	262	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
4.6	171	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4.7	21	جنوب آسيا
6.0	29	أفريقيا جنوب الصحراء
10.2	2,736	بلدان الدخل المرتفع
13.0	4,499	الولايات المتحدة
9.1	1,924	الاتحاد الأوروبي

الإنتفاق على التعليم

مع أن الإنتفاق على الرعاية الصحية شديد الانخفاض في البلدان الفقيرة، فإن إنفاقها على التعليم لا يذكر مقارنة بإنفاق البلدان الغنية عليه. ومع أن الإنتفاق العام العالمي على التعليم بلغ 1.54 تريليون دولار أمريكي في السنة، فإن نسبة 85 في المائة من هذا الإنتفاق هي في البلدان الغنية.

بلغ متوسط نصيب الفرد من إنفاق البلدان الغنية على التعليم 28 ضعف نصيب الفرد من الإنتفاق على التعليم في البلدان النامية. وكانت نسبة الإنتفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المرتفعة الدخل أعلى نوعاً ما (5.3 في المائة) مما في البلدان النامية (4.1 في المائة)، غير أن الفرق الكبير في مجموع الإنتفاق ناجم عن الموارد – إجمالي الناتج المحلي – المتوفرة لهذه البلدان. إلا أن البلدان المنخفضة الدخل تتفق نسبة أكبر من موازنات التعليم العام فيها على التعليم الابتدائي.

تتزامن هذه النواقص في الإنتفاق على الرعاية الصحية وعلى التعليم في وقت يقدر فيه الإنتفاق العسكري العالمي في عام 2001 بحوالي 2.3 في المائة من الدخل العالمي أو أكثر من 800 بليون دولار في السنة. ومن حيث القيمة، يبلغ نصيب الفرد من الإنتفاق العسكري في العالم 137 دولار أمريكي. وتستند هذه التقديرات إلى موازنات الدفاع المعتمدة ومن المرجح أن تزداد حين يؤخذ في الاعتبار الإنتفاق الإضافي الناجم عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب التي أعقبت تلك الهجمات.

الإنتفاق على التعليم في عام 2000	الحصة الكلية من إجمالي الناتج المحلي %	الإنتفاق على التعليم الابتدائي بنسبة الطالب بالدولار الأمريكي
العالم	5.3	629
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3.9	127
أوروبا وآسيا الوسطى	4.4	292
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4.4	403

264	4.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
38	2.9	جنوب آسيا
48	3.4	أفريقيا جنوب الصحراء
4088	5.5	بلدان الدخل المرتفع
5093	5.1	الولايات المتحدة
	4.9	الاتحاد الأوروبي

مناخ الاستثمار

كما يشير هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي إلى ضرورة قيام البلدان بتهيئة مناخ الاستثمار السليم الذي يمكنه تشجيع خلق فرص العمل وحفز نمو الاقتصاد.

ومن بين الأمور الضرورية جودة إدارة الاقتصاد الكلي، واعتماد سياسات تجارة واستثمار تشجع الانفتاح، وجودة نوعية البنية الأساسية وخدماتها. كما هناك حاجة إلى بيئة ملائمة لأنشطة الأعمال التجارية – مستندة إلى نظام قوانين ولوائح تنظيمية يساند العمل اليومي للشركات عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع القدرة على الحصول على الائتمان، وضمان كفاءة الجهات التي تقدم خدمات الضرائب والجمارك والخدمات القضائية.

تعتبر اللوائح التي تنظم دخول شركات جديدة إلى السوق من بين ما يحدد بيئة أنشطة الأعمال التجارية في البلد المعني، فالبلدان تختلف كثيراً من حيث العقبات التي تضعها أمام دخول شركات ومؤسسات جديدة إلى السوق. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، يجب على أصحاب العمل الحر الراغبين في الشروع في إقامة شركة أعمال تجارية إتمام 16 إجراء، وهذه عملية تستغرق مدة متوسطة 214 يوماً من أيام الدوام وتكلف ما يعادل 74 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. وفي إيطاليا، ينبغي على أصحاب العمل الحر إتمام 13 إجراء والانتظار مدة يبلغ متوسطها 62 يوماً، ودفع ما يعادل 23 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. غير أن كندا لا تشترط سوى إجراءين ولا تستغرق العملية سوى يومين وتكلفتها حوالي 1 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

يقول السيد Stern، 'مبرر تهيئة مناخ الاستثمار الجيد بسيط: يحتاج الاقتصاد إلى بيئة واضحة ومعلومة الاحتمالات يقوم فيها الناس والأفكار والمال بالعمل معا بصورة منتجة وكفاءة. تعاني الشركات الصغيرة والمزارع الصغيرة أكثر من غيرها نتيجة ضعف مناخ الاستثمار. وينبغي على البلدان التركيز على تحسين بيئة الأعمال من أجل أصحاب العمل الحر فيها لأن نسبة 90 في المائة من الاستثمارات تأتي من مصادر محلية. كما من شأن تحسين بيئة الاستثمار اجتذاب المستثمرين الأجانب. علماً بأن البلدان التي تتلقى المزيد من الاستثمار الأجنبي – وهو قناة هامة لنقل التكنولوجيا الجديدة والخبرة الإدارية والقدرة على الوصول إلى الأسواق – تنعم بمعدلات نمو أكثر سرعة مع ازدياد انخفاض الفقر فيها'.